Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. Special (2), 269-276, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026631

Electronic Banking and Its Role in Achieving Financial Inclusion in Iraq (2017–2023)

Akram R. Kareem[1]*, Sattar J. Khaleel[2]
[1,2]Department of Banking Management Economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
akram.beco24@ced.nahrainuniv.edu.iq , sattar@nahrainuniv.edu.iq

Article information:
Received: 22–07– 2025
Revised:20–08– 2025
Accepted: 24–08– 2025
Published: 25–04– 2026

***Corresponding author:**
Akram R. Kareem
akram.beco24@ced.nahrainuniv.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study highlights the vital role played by electronic banking in enhancing financial inclusion in Iraq, considering the challenges facing the financial sector—particularly the limited integration of large segments of the population into the formal banking system. The study is based on a problem concerning the limited role of electronic banking in expanding financial inclusion and seeks to evaluate its actual contribution in this field.

The study aims to diagnose the current state of electronic banking in Iraqi banks, determine the extent of the spread and usage of the services provided among the public, and measure the impact of these services on financial inclusion indicators—such as increasing the number of bank accounts and facilitating access to credit and other financial services. It also reviews the challenges hindering the spread of electronic banking, whether related to infrastructure, the regulatory framework, or the lack of awareness and trust among users.

The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on official data issued by the central bank and commercial banks, in addition to an inductive approach that traces the relationship between the development of electronic banking and financial inclusion indicators. Despite the persistence of some geographical and social gaps, the study recommends the need to develop digital infrastructure, enhance financial literacy, and update regulatory frameworks to keep pace with the digital transformation of banking in Iraq.

Keywords: electronic banking, financial inclusion.

Conclusions:

1. The absence of a unified and clear legislative framework regulating electronic banking in Iraq has led to inconsistencies in the application of standards across banks, as well as weak user trust due to insufficient legal protection in cases of disputes or security breaches.
2. Iraq lacks a comprehensive national financial inclusion strategy that includes both quantitative and qualitative objectives, resulting in limited coordination among regulatory authorities (such as the Central Bank), banking institutions, and payment service providers.
3. The general level of banking and financial literacy among the population is low, especially in remote and rural areas, where limited understanding of digital products and services is a major barrier to adopting electronic banking.
4. The continued dominance of a cash-based economy—accounting for more than 80% of daily transactions—reduces the practical need for citizens to use electronic banking channels.
5. There is a gap in institutional cooperation between commercial banks, Islamic banks, and electronic payment companies, which hinders the development of an integrated and inclusive digital financial environment.

الصيرفة الالكترونية ودورها في تحقيق الشمول المالي في العراق للمدة (2017-2023)

اكرم رعد كريم[1]* ، ستار جبار خليل[2]
[1،2] قسم اقتصاديات إدارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
akram.beco24@ced.nahrainuniv.edu.iq , sattar@nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 22-07-2025
- تاريخ ارسال التعديلات: 20-08-2025
- تاريخ قبول النشر: 24-08-2025
- تاريخ النشر: 25-04-2026

*** المؤلف المراسل:**
اكرم رعد كريم
akram.beco24@ced.nahrainuniv.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه الصيرفة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي داخل العراق، في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المالي، لا سيما ما يتعلق بضعف اندماج فئات واسعة من السكان في النظام المصرفي الرسمي، تنطلق الدراسة من إشكالية تتعلق بمحدودية دور الصيرفة الإلكترونية في توسيع نطاق الشمول المالي، وتسعى لتقييم مساهمتها الفعلية في هذا المجال.
تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية في المصارف العراقية، وتحديد مدى انتشار الخدمات المقدمة واستخدامها من قبل الجمهور، فضلاً عن قياس أثر تلك الخدمات على مؤشرات الشمول المالي مثل زيادة عدد الحسابات المصرفية، وتسهيل الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى، كما تستعرض التحديات التي تعيق انتشار الصيرفة الإلكترونية، سواء كانت متعلقة بالبنية التحتية، أو الإطار التنظيمي، أو ضعف الوعي والثقة لدى المستخدمين.
اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي والمصارف، إلى جانب المنهج الاستقرائي الذي يتتبع العلاقة بين تطور الصيرفة الإلكترونية ومؤشرات الشمول المالي، رغم استمرار بعض الفجوات الجغرافية والاجتماعية، وتوصي الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، وتحديث الأطر التنظيمية لمواكبة التحول الرقمي المصرفي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية، الشمول المالي

المقدمة:

شهد القطاع المالي والمصرفي في السنوات الأخيرة تحولًا كبيراً بفعل التطورات المتسارعة في القطاع التكنولوجي ، مما فرض على المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة مواكبة هذه التطورات من خلال تبني أدوات وأساليب إلكترونية حديثة، تمكن من تقديم الخدمات المالية والمصرفية بطرق أكثر كفاءة وسرعة، ويُعد مفهوم (الصيرفة الإلكترونية) أحد أبرز ملامح هذا التحول، إذ لم يعد التعامل المصرفي محصوراً داخل أروقة الفروع التقليدية للمصارف، بل اصبح متاحاً من خلال شبكات الإنترنت والتطبيقات الذكية ومنصات الدفع الرقمية، هذه التحول لم يكن مجرد تحسينات تقنية فقط، بل حمل في طياته إمكانيات واسعة للارتقاء بمستوى الشمول المالي، وخاصة في البلدان التي تعاني من ضعف البنية التحتية المصرفية أو تفاوت في التوزيع الجغرافي للخدمات.
وفي الحالة العراقية، تبرز الصيرفة الإلكترونية كأحد اهم الأدوات الحديثة القادرة على معالجة التحديات التقليدية التي كانت تحول دون تحقيق الشمول المالي، مثل صعوبة الوصول إلى الفروع المصرفية في المناطق النائية، أو انخفاض الوعي المالي والمصرفي لدى شرائح كبيرة من المجتمع، فمع زيادة استخدام الهواتف الذكية وانتشار الإنترنت، اصبح بإمكان الأفراد من مختلف الفئات فتح حسابات مصرفية، وإجراء التحويلات، واستلام الرواتب، وتسديد الفواتير بسهولة ويسر دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف التقليدية، غير أن هذا التحول لا يخلو من التحديات، سواء كانت متعلقة بالبنية التحتية التقنية، أو الوعي المصرفي لدى الأفراد, أو بمستوى الثقة بين الجمهور والمؤسسات المصرفية، أو بالإطار التنظيمي الذي يحكم هذا النوع من الخدمات.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة المتزايدة لفهم وتفعيل دور الصيرفة الإلكترونية كأداة محورية في تحقيق الشمول المالي في العراق، لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي، اذ يساهم التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية في دمج شرائح المجتمع غير المشمولة مالياً في النظام المالي الرسمي، مما يعزز من كفاءة الدورة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة هذه الدراسة حول الدور المحدود للصيرفة الإلكترونية في توسيع نطاق الشمول المالي في العراق، على الرغم من إمكانياتها الكبيرة في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، يعود السبب في ذلك الى وجود عدة معوقات تؤثر على فاعلية الصيرفة الإلكترونية ، أبرز هذه المعوقات، ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وغياب الأطر القانونية الداعمة.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها، أن للصيرفة الإلكترونية مساهمة إيجابية جوهرية في توسيع نطاق الشمول المالي في العراق، لا سيما من خلال تمكين الأفراد والفئات المهمشة في المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية بطرق أكثر سهولة وسرعة مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية.

هدف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة بالاتي:

1. فهم دور الصيرفة الإلكترونية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في العراق، خصوصاً للفئات التي تفتقر إلى التعاملات المصرفية التقليدية، بما يساهم في دمجها في النظام المالي الرسمي.
2. تقييم فعالية الخدمات المصرفية الرقمية في تحسين الانتشار المالي وتقليل الفجوة بين الشرائح المجتمعية المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات المصرفية.
3. رصد التحديات التي تعترض طريق الصيرفة الإلكترونية في العراق، بما في ذلك العقبات التقنية، والقصور في التشريعات القانونية، والمعوقات الاجتماعية التي تؤثر على تبني التكنولوجيا المالية.

حدود الدراسة:

الجدود الزمنية: تعتمد الدراسة على المدة الممتدة (2017-2023).

الحدود المكانية: العراق حالة دراسية.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي واضح نتيجة اعتماده شبه الكامل على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث يشكل أكثر من 90% من دخل الدولة (ثامر، 2017، ص94)، وقد أدى هذا الاعتماد إلى هشاشة اقتصادية مزمنة، تجعل العراق عرضة للصدمات الخارجية، لا سيما في فترات انخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في بعض الفترات، إلا أن الغياب الواضح للتنويع الاقتصادي أدى إلى غياب مصادر بديلة للدخل الوطني، ما ساهم في زيادة العجز المالي وتضخم الدين العام (العسكري، 2021، ص5)، إلى أن المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة خلال العقود الماضية لم تعتمد على إستراتيجيات تنموية متكاملة، بل كانت مقتصرة على الإنفاق الحكومي دون تفعيل حقيقي للقطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والزراعة(ناصر،2013،ص136)، أن السياسات المالية التي تبنتها الدولة لتعزيز التنويع فشلت في تحقيق أهدافها، نتيجة لضعف البنية المؤسسية والخلل في الإدارة الاقتصادية، مما أثر على قدرة العراق على جذب الاستثمارات الخارجية أو تحفيز رأس المال المحلي ، ورغم إعلان الحكومة عن مشاريع بنيوية كبرى في السنوات الأخيرة، مثل مشروع طريق التنمية وتوسيع السكك الحديدية، فإن هذه المشاريع ما تزال في مراحلها الأولى، وتعاني من بطء التنفيذ والتحديات الإدارية والمالية (البياتي والجارالله، 2024، ص167)، وتوضح البيانات الاقتصادية أن القطاع غير النفطي سجل نمواً متواضعاً بعد عام 2020، لكنه لم يكن كافياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية (ثامر، 2017، ص96)، إن واقع الاقتصاد العراقي اليوم يعكس حاجة ملحة إلى إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة، تشمل تنويع مصادر الدخل، وتفعيل القطاع الخاص، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الحوكمة المالية، بما يضمن الاستدامة والنمو الحقيقي في المستقبل.

المطلب الثاني: البنية التنظيمية والقانونية للصيرفة الالكترونية في العراق:

اولاً- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية:

صدر في عام (2012) قانون ينظم عمل الصيرفة الالكترونية في العراق وهو(قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012).(البنك المركزي العراقي-قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012).

وينظم هذا القانون كما جاء في المادة 2 منه:

1. توفير الاطار القانوني لأستخدام الادوات الالكترونية في اجراء المعاملات الالكترونية.
2. اضفاء الصفة القانونية للمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتنظيم عملها.
3. تعزيز الثقة في صحة المعاملات الالكترونية وسلامتها.

ثانياً-قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015:

تم بموجب هذا القانون تأسيس ما يسمى (مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب)، والذي يرأسه محافظ البنك المركزي العراقي، ويتكون من الاعضاء ممثلين عن عدد من المؤسسات المعنية، يتولى هذا المجلس مهام رسم السياسات لمكافحة غسل الاموال، وتمويل الارهاب، واصدار ضوابط تنظم المبالغ النقدية والصكوك القابلة للتداول وغيرها من المهام.

المطلب الثالث: تحديات ومخاطر الصيرفة الالكترونية على الشمول المالي في العراق:

اولاً: تحديات الصيرفة الالكترونية في العراق:

هنالك العديد من التحديات التي تعيق عملية التحول وتنظيم الصيرفة الالكترونية في العراق من بين هذه التحديات تلك التي تتعلق بالقيود والقوانين والوعي والثقافة لدى الافراد، هذا النوع من القيود يحتاج الى تكثيف الجهود من اجل زيادة الوعي بأهمية الصيرفة الالكترونية، وصياغة القوانيين بما يتناسب مع تسهيل عمليات الصيرفة الالكترونية، والتحديات المتعلقة بأمن وسلامة المعلومات، وخصوصية الافراد والمؤسسات، وكما موضح ادناه: (مهدي،البنك المركزي العراقي،ص4)

1- القيود: في الصيرفة الالكترونية هنالك قيود على عدد المعاملات الالكترونية المصرفية التي يمكن القيام بها في اليوم الواحد, وكذلك الحدود القصوى للمبالغ التي يمكن سحبها.

2- الحاجة الى توافر خدمة الأنترنت: على الرغم من المحاولات للارتقاء بواقع الاتصالات والانترنت في العراق، الا انه لا يزال هنالك تحديات تواجه هذا القطاع فيما يتعلق بالبنية التحتية في ايصال هذه الخدمة الى الاماكن النائية، وتوافر الخدمة بالسرعة والجودة المطلوبة.

3- مخاطر التعرض للقرصنة والاختراق: يمكن اختراق نظم الصيرفة الالكترونية في اي وقت اذا لم يتوافر نظام حماية قوي يوفر الأمان لهذه المعاملات الالكترونية، ويمكن ايضا تعرض مستخدمي المعاملات الالكترونية الى الاختراق اذا لم يتبعوا اللوائح الامنية.

4- انتحال الهوية: لا توجد وسيلة لمعرفة ما اذا كان الفرد الذي يدخل المعلومات عبر الانترنت هو الشخص نفسه، الفرد غير موجود شخصياً، كما لم يتم التحقق من هوية الشخص سواء عن طريق صورة او توقيع، وهذا عكس المعاملات المادية التي تتم بتواجد الفرد شخصياً.

ثانياً: مخاطر الصيرفة الالكترونية في العراق:

الصيرفة الالكترونية قي العراق تواجه العديد من المخاطر التي يجب احتوائها والحد من تأثيرها، هذه المخاطر تسبب الكثير من الخسائر المالية للعملاء والشركات، ويمكن ايجاز هذه المخاطر بألاتي:(نصر واخرون،2020،ص22-23)

1- النصب والاحتيال: يقصد بالاحتيال جميع العمليات والنشاطات غير المرغوب بها التي تؤثر على النظام التشغيلي، والذي يتكبد بسببه جميع الاعمال التي تتخذ من الصيرفة الالكترونية اساساً لعملها، خسائر بمليارات الدولارات سنوياً، فهي تؤثر على صناعة الصيرفة الالكترونية بالكامل، وتعد مخاطر النصب والاحتيال من اهم الخسائر كونها تسبب العديد من الخسائر.

2- التهرب الضريبي: يتعين على مؤسسات الاعمال بموجب القوانيين الحكومية التي تخص الضرائب، تزويد دائرة الضرائب والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بسجلات معاملاتها المالية، بحيث تمكن الحكومة من التحقق من امتثالها الضريبي، وعلى الرغم من ذلك، يمكن للصيرفة الالكترونية التلاعب بالعمليات المالية، واحباط جهود تحصيل الضرائب، حتى تكشف الشركات عن العمليات الالكترونية العديدة التي نفذتها او تلقتها خلال المدة الضريبية،والا فلن تعرف الحكومة عن الكيفية التي قد تؤدي الى التهرب الضريبي.

3- مشاكل الدفع: عملية الدفع تشهد العديد من الاخطاء، كون المدفوعات لا تتم بالشكل التقليدي (اليدوي)، بل من خلال نظام يمكن ان يتسبب بحدوث اخطاء، ولاسيما عندما يتم الدفع بشكل يومي ولعدة مستلمين.

4- مزودو خدمات الصيرفة الالكترونية والتجار المخادعين: الذين يستخدمون البيانات الشخصية للزبائن، والتي يتم التلاعب بها من قبل المعلنين في الاعلانات لأغراض الاحتيال.

المطلب الرابع: الافاق المستقبلية للصيرفة الالكترونية في العراق:

على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في العراق، هنالك فرص واعدة للأرتقاء بواقعها، فالتطور التكنولوجي مع التقدم المستمر في مجال التكنولوجيا، يمكن المصارف من تبني حلول مبتكرة للأرتقاء بواقع خدماتها الالكترونية، وبطبيعة الحال، مع انتشار استخدام الانترنت والاجهزة الالكترونية مثل الهواتف الذكية، سوف يزيد ذلك من الطلب على الخدمات المصرفية الالكترونية، مع سعي المصارف الى تطوير وتحسين بنيتها التحتية التكنولوجية، من اجل تعزيز قدرتها التنافسية وجذب المزيد من الزبائن.

وبناء على ذلك، يتطلب تعزيز الصيرفة الالكترونية في العراق، توحيد الجهود بين الجهات الحكومية والمصارف والزبائن لضمان تقديم خدمات مصرفية متطورة، وتلبي متطلبات السوق وتواكب التطورات العالمية.[1]

المطلب الخامس: مبادرات الصيرفة الالكترونية والشمول المالي في العراق:

اولاً- مبادرة ريادة:

تعد مبادرة (ريادة) إحدى المبادرات الوطنية التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي، وتسعى إلى تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم في مجالات ريادة الأعمال، وقد تم تخصيص منصة إلكترونية تُعرف باسم (مبادرة ريادة) لتكون البوابة الرسمية للتقديم على برامج المبادرة، تهدف هذه المبادرة إلى إعداد الشباب الراغبين في العمل وتأهيلهم لدخول السوق الاقتصادي من خلال برامج تدريبية مكثفة تركز على تنمية المهارات وتعزيز القدرات الشخصية والمهنية، كما توفر المبادرة فرصاً لمساعدة الشباب في تعلم كيفية إنشاء مشاريعهم الصغيرة، وفضلا عن ذلك توفر لهم الدعم المالي اللازم بعد استيفاء متطلبات التدريب، بالإضافة إلى منحهم شهادات مشاركة معترف بها، وتهدف هذه المبادرة إلى خلق فرص عمل مستدامة، وتحقيق اندماج أوسع لفئة الشباب ضمن الاقتصاد الوطني الرسمي ،وفقا لما ورد في موقع مبادرة ريادة تهدف هذه المبادرة إلى تدريب وتأهيل الشباب من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الشباب، وتمكنهم من الدخول إلى سوق العمل بكفاءة، كما تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الناشئة من خلال مجموعة من القروض الميسرة بالتعاون مع مصرفي الرافدين والرشيد حيث تم تخصيص قروض تتراوح من مليون إلى عشرين مليون دينار عراقي، كما تسهم هذه المبادرة في تعزيز الشمول المالي من خلال تشجيع الشباب على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية واستخدام الخدمات المصرفية الحديثة . (https://riyada.iq)

ثانياً- مبادرة توطين رواتب موظفي الدولة:

أُطلق مشروع توطين رواتب موظفي الدولة في العراق عام 2016 بهدف تحويل عملية دفع الرواتب من النظام النقدي إلى النظام المصرفي عن طريق البطاقات الإلكترونية التي تُصدرها

[1] -(زيد حميد،مدير قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي، مقابلة شخصية في البنك المركزي العراقي، بتاريخ2024/12/15)

المصارف العاملة في العراق، بالتعاون مع شركات الدفع الإلكتروني التي تشرف على إصدار وتشغيل هذه البطاقات، ويهدف هذا المشروع إلى تقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب، فضلاً عن الاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي، إلى جانب تمكين الموظفين من فتح حسابات مصرفية تتيح لهم استخدام أجهزة الصراف الآلي(ATM) ، ونقاط البيع داخل العراق وخارجه، والاستفادة من مختلف الخدمات المصرفية، ويعد إنشاء المقسم الوطني من أبرز إنجازات البنك المركزي العراقي في هذا الجانب، حيث يعمل النظام على ربط المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني إلكترونياً، مما يسهم في خفض تكاليف السحب والإيداع، وتعزيز التنافس بين المصارف، ويدعم المشروع توجهات البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي والعمق المالي في الاقتصاد العراقي، ووفقًا لبيانات عام (2021)، بلغ عدد الموظفين المشمولين بالتوطين نحو (3,985,608)موظفاً، مقارنة بـ (1,861,129) موظفاً في عام (2020)، بمشاركة (37) مصرفاً، مع استمرار التوسع لتغطية جميع موظفي الدولة، وفقاً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء الصادرة عام (2016).(محمد،سليمان،2024،ص93)

ثالثاً-مبادرة تطوير التعامل مع اجهزة الصراف الالي(ATM):

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة تهدف إلى تشجيع المصارف العراقية على شراء وتحديث أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وذلك في إطار سعيه إلى تطوير الخدمات المالية المقدمة، والارتقاء بواقع الدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية الحديثة، وتوسيع انتشار أجهزة الصراف الآلي في مختلف مناطق العراق، مما يسهم بشكل مباشر في دعم جهود الشمول المالي وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية.(https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153734619198700.pdf)

المطلب السادس: مؤشرات الصيرفة الالكترونية والشمول المالي في العراق:

اولاً- الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

يعد مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية من اهم المؤشرات، والتي يتم من خلالها قياس حجم الشمول المالي في البلد، عن طريق عدد الفروع المصرفية العاملة في الاقتصاد، وذلك من خلال التوسع في الانتشار المصرفي نسبة الى عدد السكان في البلد، بالشكل الذي يسهل وصولهم الى الخدمات المصرفية دون تحمل اجور النقل العالية، كما يدل على امكانية المصارف في امتصاص الادخار.(حجي واخرون ،2023،ص159)، ويتم احتسابه من خلال الصيغة الاتية:(محمد،2019: 23-43)

الكثافة المصرفية (الف نسمة) = عدد السكان (الف نسمة) / عدد الفروع المصرفية

الانشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان * 1000

الجدول (1): الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للفترة بين (2017-2023).

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37,140	843	44.05	2.27
2018	38,200	865	44.16	2.26
2019	39,300	888	44.25	2.25
2020	40,150	891	45.06	2.21
2021	41,190	904	45.56	2.2
2022	42,250	876	48.23	2.07
2023	43,324	856	50.61	1.98

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية للفترة 2017-2023.

يلاحظ من الجدول (1) ، انه وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي للمصارف على فتح فروع جديدة لها في انحاء العراق، الا ان هذه الزيادة في الفروع لم تكن بالمستوى المطلوب بالمقارنة مع النسب المقبولة، كما ان مؤشر عدد الفروع المصرفية قد شهد تذبذباً خلال مدة الدراسة، الا انه اتخذ منحى تصاعدياً في مجمله، وهذا ما لوحظ في مؤشر الكثافة المصرفية، وصاحبه في ذلك مؤشر الانتشار المصرفي، ان ارتفاع النمو السكاني بشكل اسرع من نمو الفروع المصرفية في العراق، يعني انخفاض مستوى الانتشار المصرفي في العراق.

ثانياً-مؤشرانتشار اجهزة ال ATM وpos لكل 100 الف بالغ في العراق:

يعد مؤشر انتشار اجهزة الصراف الالي ATM، ونقاط البيع POS من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى انتشار الخدمات المالية والمصرفية بأقل تكلفة وبأسرع وقت، كما يعد من المؤشرات المهمة للبنية الداعمة للتحول نحو الصيرفة الالكترونية، توفير هذه الاجهزة الاكترونية يتيح للافراد استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، مثل البطاقات الالكترونية وغيرها من الخدمات الاخرى بكل يسر وسهولة، مما يشجع على التحول نحو الصيرفة الالكترونية ويعزز الاقتصاد الرقمي، ان تعزيز البنية التحتية للصيرفة الالكترونية يتيح للأفراد في الجتمعات ذات الدخل المحدود الوصول الى الخدمات المصرفية والاستفادة من الشمول المالي (عبدالله،2023،ص 196).

سنستعرض اتجاهات الزيادة في انتشار اجهزة (ATM) و(POS) في العراق للمدة بين (2017-2023).

طريقة احتساب عدد الاجهزة لكل (100) الف شخص بالغ.

عدد السكان لكل جهاز=عدد السكان البالغين/عدد الاجهزة المتاحة.

عدد الاجهزة لكل (100) الف شخص بالغ=100,000/عدد السكان لكل جهاز.

والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع لكل 100 الف بالغ في العراق للمدة (2017-2023).

السنة	عدد السكان البالغين(مليون نسمة)	عدد اجهزة الصراف الالي	عدد اجهزة الصراف الالي لكل(100) الف شخص بالغ	عدد نقاط البيع	عدد اجهزة نقاط البيع لكل (100)الف شخص بالغ
2017	22,065,113	656	2.8	918	4.16
2018	22،970,121	865	3.6	2,200	9.57
2019	23,294,232	1014	4.1	2,226	9.55
2020	23,902,832	1340	5.6	7,540	31.54
2021	24,522,262	1566	6.3	8,329	37.31
2022	25,349,340	2223	8.7	10,718	42.28
2023	25,994,400	4021	15.4	23,066	88.73

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والتقارير،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات(2017-2023).

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع عدد اجهزة نقاط البيع(POS) في عام (2019) لتبلغ (9) اجهزة لكل (100)الف شخص بالغ، ثم ارتفعت لتبلغ (31.5) عام (2020) بزيادة ملحوظة عن عام (2019)، استمر في الارتفاع حتى بلغ (88.7) جهاز لكل (100) الف شخص عام (2023)، هذا الارتفاع نتيجة التوجه الحكومي نحو تفعيل الصيرفة الرقمية وتعزيز الشمول المالي(البنك المركزي العراقي،النشرة الاحصائية السنوية 2023 ص109-111)، ولكن لا يزال هذا الانتشار في خدمات الصيرفة الرقمية دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الدول الاقليمية ودول العالم، ففي الولايات المتحدة الامريكية بلغ عدد اجهزة نقاط البيع (POS) (3318) لكل (100) الف شخص بالغ،وفي اليابان بلغ (3247) جهاز لكل (100) الف شخص بالغ، وفي استراليا بلغ (1189) جهاز لكل (100) الف شخص بالغ. كما يبين الجدول اعلاه ايضا عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) حيث بلغ عددها عام (2017) (656) جهاز لكل (100)الف شخص، ليرتفع الى(1340) جهاز (ATM) لكل (100) الف شخص بنسبة ارتفاع بلغت (104%)،لتستمر في الارتفاع على مدار السنوات التي تلتها لتبلغ عام (2023)(4021) جهاز صراف الي لكل(100)الف شخص بالغ بنسبة ارتفاع بلغت(200%) عن عام (2020)، لتعكس مساعي الحكومة من خلال مبادراتها الهادفة الى تعزيز الشمول المالي والتحول نحو الصيرفة الرقمية من اجل الارتقاء بالواقع المالي والمصرفي في العراق (عبدالله،2023،ص 197).

ثالثاً-مؤشر عدد البطاقات المصدرة الى عدد السكان في العراق:

شهد العراق نمواً ملحوظاً في قطاع البطاقات المصرفية في الاونة الاخيرة بدعم من البنك المركزي العراقي، من اجل تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد.[2] والجدول (3) يوضح لك.

الجدول (3): البطاقات المصرفية المصدرة في العراق خلال المدة (2017-2023).

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	عدد البطاقات المصدرة	عدد البطاقات المصدرة / عدد السكان %	نسبة التغير
2017	37,140	6,377,305	17.17	
2018	38,200	8,810,030	23.06	%34.30
2019	39,300	10,506,725	26.73	%15.92
2020	40,150	11,749,408	29.26	%9.47
2021	41,190	14,906,294	36.19	%23.68
2022	42,250	16,202,771	38.35	%5.97
2023	43,324	19,754,229	45.6	%18.90

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاء والتقارير البنك المركزي العراقي، والجهاز المركزي للاحصاء وزراة التخطيط العراقية.

يلاحظ من الجدول (3) ان عدد البطاقات المصدرة الى عدد السكان في العراق بلغ (17.17%) عام (2017). ثم ارتفع ليبلغ (8,810,030) بطاقة بنسبة (23.06%) من عدد السكان عام (2018) بنسبة ارتفاع بلغت (34.30%) عن عام (2017)، ثم ارتفعت الى (10,506,725)(11,749,408)(14,906,294) للسنوات (2019،2020،2021) على التوالي بنسبة ارتفاع بلغت (15.92%،9.47%،23.68%) لكل عام عن الذي يسبقه، ويعزا السبب في ذلك الى التوجه الحكومي نحو توطين رواتب الموظفين لدى المصارف العراقية، ارتفعت عام (2022) الى (16,202,771) بطاقة بنسبة (38.35%) من

[2] - (مقابلة شخصية،مع احمد فلاح،مصرف الرافدين،مدير الشمول المالي، بتاريخ 2024/12/20)

عدد السكان بنسبة ارتفاع بلغت (5.97%) عن عام (2021)، ثم استمرت في الارتفاع حتى بلغت عام (2023) (19,754,229) بطاقة بنسبة (45.6%) من اجمالي عدد السكان بنسبة ارتفاع بلغت (18.90%)، تجدر الإشارة إلى أن نسبة عدد البطاقات المصرفية المصدرة إلى عدد السكان، والتي بلغت على سبيل المثال في عام (2023)(45.6%)، لا تعكس بالضرورة نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات مصرفية، إذ أن هذه النسبة قد تتضمن حالات امتلاك الفرد لأكثر من بطاقة واحدة، مما يعني أن العدد الفعلي لحاملي البطاقات من السكان قد يكون أقل من النسبة المشار إليها.

رابعاً- مؤشر عدد مستخدمي الهواتف النقالة في العراق:

يعد مؤشر مستخدمي الهواتف النقالة من المؤشرات المهمة التي من خلالها يمكن قياس امكانية الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية، وهو مؤشر مهم يسهم بشكل كبير في قياس الشمول المالي في العراق. وكما يوضح الجدول (4)

الجدول (4): مستخدمي الهواتف النقالة في العراق للمدة (2017-2023).

السنة	عدد المستخدمين	عدد السكان	النسبة
2017	40,001,723	37,139,519	%107.7
2018	39,150,741	38,124,182	%102.7
2019	39,671,125	39,127,900	%101.4
2020	39,281,711	40,150,174	%97.8
2021	40,727,153	41,190,658	%98.87
2022	44,146,973	42,248,883	%104
2023	40,054,869	43,324,018	%92.45

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط العراقية (الجهاز المركزي للاحصاء) التي تبين عدد المستخدمين وعدد السكان.

يوضح الجدول (4) عدد مستخدمي الهواتف النقالة في العراق للفترة بين (2017-2023) استناداً على بيانات وزارة التخطيط العراقية (الجهاز المركزي للاحصاء)، حيث بلغ عدد المستخدمين (40) مليون في عام (2017) اي بنسبة (107%) من عدد السكان والبالغ (37)مليون، وهي النسبة الاكبر خلال المدة، ان ارتفاع نسبة المستخدمين الى عدد السكان هو بسبب امتلاك الافراد لأكثر من شريحة هاتف،حيث يتم احتساب عدد مستخدمي الهواتف النقالة بناءاً على عدد شرائح الهاتف الفعالة، حيث هنالك افراد يمتلكون اكثر من شريحة واحدة، استمرت النسبة بالارتفاع والانخفاض خلال المدة حتى بلغ عدد المستخدمين عام (2023) (40) مليون من عدد السكان البالغ (43) مليون بنسبة (92.5%) وهي النسبة الاقل خلال المدة .

الاستنتاجات:

1. غياب إطار تشريعي موحد وواضح ينظم الصيرفة الإلكترونية في العراق، أدى إلى تباين في تطبيق المعايير بين المصارف، وضعف الثقة لدى المستخدمين بسبب غياب الحماية القانونية الكافية في حالات النزاعات أو الاختراقات الأمنية.
2. افتقار العراق لاستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي تتضمن أهدافاً كمية ونوعية، مما أدى إلى محدودية التنسيق بين الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي)، والمؤسسات المصرفية، ومزودي خدمات الدفع.
3. تدني المستوى العام للثقافة المصرفية والمالية بين أفراد المجتمع، خاصة في المناطق النائية والريفية، حيث يعد الفهم المحدود للمنتجات والخدمات الرقمية عائقاً رئيسياً أمام تبني الصيرفة الإلكترونية.
4. استمرار هيمنة الاقتصاد النقدي، والتي تمثل ما يزيد عن 80% من المعاملات اليومية، يضعف الحاجة الفعلية لدى المواطنين لاستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية.
5. وجود فجوة في التعاون المؤسسي بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وشركات الدفع الإلكتروني، ما يُعيق بناء بيئة مالية رقمية متكاملة وشاملة.

التوصيات:

1. ضرورة سن تشريعات مالية رقمية متطورة ومحدثة باستمرار، تنظم عمل المصارف الرقمية وشركات الدفع الإلكتروني، وتضمن حماية البيانات، وفض النزاعات، وتوفر بيئة قانونية تحفز الابتكار وتعزز ثقة المستخدمين.
2. إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي بقيادة البنك المركزي العراقي، تتضمن محاور تنظيمية، وتقنية، وتوعوية، وتحدد أهدافاً كمية (مثل نسبة السكان الذين يمتلكون حساباً مصرفياً أو يستخدمون الدفع الإلكتروني)، فضلاً عن إلى آليات المتابعة والتقييم.
3. إطلاق برامج تعليم مالي وطنية موجهة تشمل المدارس والجامعات، فضلاً عن ورش ميدانية في المناطق الريفية، بالشراكة بين القطاع المصرفي والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لرفع الوعي بمفاهيم الصيرفة الإلكترونية والمالية.
4. العمل على تقليل الاعتماد على النقد من خلال حوافز مالية وتشريعية مثل فرض استخدام نقاط البيع في المتاجر الكبيرة، وتقديم تخفيضات على رسوم الدفع الإلكتروني، وربط الدعم الحكومي والتحويلات بالبطاقات الإلكترونية.
5. إنشاء منصات تنسيقية مشتركة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، تحت إشراف البنك المركزي العراقي، تهدف إلى تكامل الخدمات وتبادل البيانات بشكل آمن لتعزيز الوصول المالي عبر حلول مبتكرة ومشتركة.

References:

1. Al-Askari, Hani Malik (2021). Al-iqtisad al-‘iraqi wa al-azamat al-muzdawaja lil-mudda (2014–2020): tada‘iyat al-ta’thir wa muqarabat al-taghyir. Risalat Majستير, Kulliyat al-Idara wa al-Iqtisad, Jami‘at al-Fallujah.
2. Thamir, Mus‘ab ‘Abd al-‘Ali (2017). Tanmiat al-iqtisad al-‘iraqi bayna taqallubat al-

unmudhajan. Majallat al-Dirasat al-Naqdiyya wa al-Maliya, No. 6.
8. Muhammad, ‘Imad ‘Ashur; Sulayman, Hayfa Yusuf; Al-‘Abdali, Sa‘d ‘Abd Najm (2024). Dawr al-masarif al-tijariyya al-khassa fi ta‘ziz al-shumul al-mali fi al-‘iraq lil-fatra (2010–2020). Al-Majalla al-‘Iraqiyya lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya, No. 80.
9. Nasr wa akharun (2020). Anzimat al-daf‘ al-elektroni: al-makhatir, al-furas, wa al-tahaddiyat li-tahqiq nata’ij afdal fi al-a‘mal al-elektroniyya. Al-Majalla al-Dawliyya lil-Hasuba al-Dhakiyya wa ‘Ulum al-Ma‘lumat, Kulliyat al-Hasibat wa al-Ma‘lumat, Jami‘at ‘Ayn Shams, No. 20.
10. Mahdi, Husayn Rida (2024). Tatawwur al-daf‘ al-elektroni fi al-‘iraq. Al-Bank al-Markazi al-‘Iraqi, Baghdad.
11. Ahmad Fallah, Mudir al-shumul al-mali fi Masrif al-Rafidain. Muqabala shakhsiyya fi Masrif al-Rafidain, bi-tarikh 22/12/2024.
12. Zayd Hamid, Mudir qism al-madfu‘at fi al-Bank al-Markazi al-‘Iraqi. Muqabala shakhsiyya fi al-Bank al-Markazi al-‘Iraqi, bi-tarikh 15/12/2024.
13. https://riyada.iq
14. https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153734619198700.pdf

‘awa’id al-naftiya wa tanwi‘ masadir al-dakhl lil-mudda (2003–2015). Risalat Majستير, Kulliyat al-Idara wa al-Iqtisad, Jami‘at al-Qadisiyya.
3. Nasir, Rahiq Hikmat (2013). Furas wa tahaddiyat al-tanwi‘ al-iqtisadi fi al-‘iraq. Risalat Majستير, Kulliyat al-Idara wa al-Iqtisad, Al-Jami‘a al-Mustansiriyya.
4. Al-Bayati, Huda Mahdi; Al-Jarallah, Ghusun Kazim ‘Ubayd (2024). Al-tanwi‘ al-iqtisadi fi al-‘iraq fi zill ijra’at al-siyasa al-maliya wa taqallubat as‘ar al-naft. Majallat al-Idara wa al-Iqtisad lil-‘Ulum al-Tatbiqiyya, Vol. 49, No. 146, Kulliyat al-Idara wa al-Iqtisad, Al-Jami‘a al-Mustansiriyya, al-‘Iraq.
5. Haji, Idris Ramadan; Al-Dabbagh, Harith Ghazi; ‘Abd al-Rahman, Amir Hazim (2023). Waqi‘ al-shumul al-mali fi al-‘iraq wa mutatalabat ta‘zizihi lil-fatra 2017–2022. Majallat Iqtisadiyat al-A‘mal lil-Buhuth al-Tatbiqiyya, Vol. 5, No. 4.
6. ‘Abdullah, Ahmad Mu’ayyad (2023). Dawr al-tiknulujiya al-maliya lil-madfu‘at fi idarat al-siyula al-masrifiyya wa al-shumul al-mali fi al-‘iraq lil-mudda 2017–2021. Al-Majalla al-‘Iraqiyya lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya, No. 82.
7. Muhammad, ‘Ali Husayn (2019). Athar al-intishar al-masrifi fi tahqiq al-ribhiyya fi al-qita‘ al-masrifi bi-istikhdam al-Basra